

Distr.: General
13 May 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٢٦ (٢٠١٣)، التي طلب فيها المجلس إلى أن أوصل إبلاغه بما يُحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وإطلاعها على أي انتهاكات خطيرة للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق).

٢ - ويقدم التقرير آخر المستجدات عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة الأمنية المؤقتة وعملها منذ تقريره السابق المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/126). ويقدم، بالإضافة إلى ذلك، ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية المسندة للقوة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) في ما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ويعرض نتائج الاستعراض الاستراتيجي لولاية القوة، الذي أجرته كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثة خلال شهر نيسان/أبريل، بمشاركة الفريق القطري للعمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري الموجودين في أبيي.

ثانياً - الحالة الأمنية

٣ - شهدت الفترة قيد الاستعراض تزايداً كبيراً في التوترات بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية إذ وقعت سلسلة من الحوادث الأمنية الخطيرة بين وحدات تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وميليشيات مسلحة سودانية، نشرت في أبيي في انتهاك للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقرارات مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٣٢ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢) و ٢٠٤٧ (٢٠١٢) و ٢٠٧٥ (٢٠١٢).



الرجاء إعادة استعمال الورق

140514 140514 14-33082 (A)



(٢٠١٢) و ٢١٠٤ (٢٠١٣) و ٢١٢٦ (٢٠١٣). وإضافة إلى ذلك، وكذلك في انتهاك للاتفاق ولقرارات مجلس الأمن، ظل ما يقارب ١٢٠ إلى ١٥٠ فرداً من أفراد شرطة النفط السودانية منتشرين داخل مجمع دفرة النفط في شمال منطقة أبيي.

٤ - وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠١٤، لاحظت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة أن ما يصل إلى ١٠٠٠ فرد من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، قدموا أصلاً إلى منطقة أبيي للمشاركة في الاستفتاء الانفرادي الذي أجرته قبيلة دينكا نقوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تجمعوا مجدداً في معسكرات. وأنشأوا مواقع عسكرية بالقرب من قرى ماكير عوض، وماكير أبيور، وتاج اللي وماريال وأجاك ودونقوب وميان كور ورومامبي. ودأبت قوات البعثة على رصد أنشطة هذه القوات وحثها على إعادة الانتشار خارج منطقة أبيي.

٥ - وفي ضوء إمكانية تصاعد التوتر ووقوع تدهور خطير في العلاقات بين السودان وجنوب السودان بشأن انتشار وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة لجنوب السودان في أبيي، اجتمع الفريق يوهانس تسفامريم، رئيس البعثة وقائد القوة، مع الرئيس سلفا كير بجوبا في ٢٥ شباط/فبراير في مسعى لتأمين انسحاب القوات من أبيي. وكان مرفوقاً بمبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس. وخلال الاجتماع، أفاد الرئيس كير أن حكومته ستتخذ تدابير لكفالة انسحاب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة لجنوب السودان بحلول ١٠ آذار/مارس.

٦ - وفي اليوم نفسه، أي في ٢٥ شباط/فبراير، شهدت قرية لوكي في وسط أبيي تبادل إطلاق نار كثيف بين أفراد من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ومليشيا المسيحية المسلحة من السودان. ولدى تلقي نبأ الاقتتال، أرسلت فوراً دوريات تابعة للقوة الأمنية المؤقتة إلى المنطقة حيث عثرت على جثث ثلاثة من أفراد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة بالقرب من أحد الأنهار.

٧ - وفي ١ آذار/مارس، أبلغ عن تصادم آخر وقع في ماكير عوض بالقرب من نهر يورا/نيامورا بين عناصر من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان/جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ومليشيات المسيحية. وعثرت دوريات القوة الأمنية المؤقتة التي أرسلت إلى المنطقة على أكثر من ١٠٠ قتيل في صفوف مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان/جهاز الشرطة لجنوب السودان و ١٠ قتلى في صفوف مليشيات المسيحية، وأبلغت بأن ١١ من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان/جهاز الشرطة لجنوب السودان و ١٥ من أفراد مليشيا

المسيرية أصيبوا بجروح. وكان التصادم الذي وقع في ماكير عوض أهم حادث أمني في أبيي منذ اغتيال سلطان دينكا نقوك في ٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

٨ - وفي ١١ آذار/مارس، ونظرا لعدم إحراز تقدم في مسألة انسحاب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان/جهاز الشرطة لجنوب السودان، اجتمع رئيس البعثة مرة أخرى مع مسؤولي حكومة جنوب السودان في جوبا وحثهم على اتخاذ إجراءات فورية لإعادة انتشار القوات وفقا للتعليمات الصادرة عن رئيسهم. ومع أنهم أكدوا أن قواتهم لم تنشر رسميا في منطقة أبيي، فإنهم كرروا تأكيد التزامهم بكفالة انسحابها من المنطقة.

٩ - وفي ١٤ آذار/مارس، دخل ما بين ٤ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ فرد من مليشيا المسيرية المسلحة إلى منطقة أبيي من ولاية غرب كردفان، السودان، واقتربوا من قرية ماكير عوض. وانتشر أفراد القوة الأمنية المؤقتة على الفور لصد تقدمهم. وعندما لمحو وجودهم، انسحب أفراد المليشيا في اتجاه شمال أبيي ثم انسحبوا من المنطقة.

١٠ - وفي ٢١ آذار/مارس، قتل مدنيان من قبيلة دينكا نقوك وجرح اثنان آخرون على أيدي مهاجمين مسلحين في قرية يونسور، بالقرب من بلدة أبيي. وقد بعثت القوة الأمنية المؤقتة لأبيي قوة للرد السريع إلى يونسور وإلى قرية أقاني توك المجاورة لملاحقة المهاجمين، بيد أنه لم يعثر على أي أثر للجناة.

١١ - وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس، قام الفريق بينغ دينغ كويل، المفتش العام لجهاز الشرطة لجنوب السودان بزيارة لمنطقة أبيي وأبلغ القوة الأمنية المؤقتة بأن انسحابا لأفراد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان سينفذ على مراحل. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس، لاحظت البعثة عملية إعادة انتشار منظمة لمعظم قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة في اتجاه نقطة التجمع المعلنة الواقعة في ميجان كويل، بولاية واراب، في جنوب السودان.

١٢ - ومع ذلك، لا تزال قوات تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة لجنوب السودان يقدر قوامها بسرية واحدة تنتشر جنوبي نهر كير/بحر العرب، في قرية أوانق تو. وقد هددت هذه القوات دوريات تابعة للقوة الأمنية المؤقتة وأعاقت دخولها إلى المنطقة. وفي ليلة ١ نيسان/أبريل، لاحظت قوات البعثة وجود نقطة تفتيش تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان عند مدخل بلدة أقوك. وفي وقت لاحق من تلك الليلة، وجّه عشرون من العناصر المسلحين التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان/جهاز الشرطة لجنوب السودان تهديدات في بلدة أوانق تو ضد دورية تابعة للقوة الأمنية المؤقتة قبل أن ينسحبوا من المنطقة. وفي ٩ نيسان/أبريل، لاحظت دورية تابعة للبعثة وجود نقطة تفتيش تابعة للجيش الشعبي

لتحرير السودان وجهاز الشرطة لجنوب السودان في أوانق تو. وفي ١٣ نيسان/أبريل، وجه نحو ٥٠ جنديا معاديا من الجيش الشعبي لتحرير السودان تهديدات ضد فريق دورية تابع للقوة في القرية نفسها. وتواصل القوة الأمنية المؤقتة الاتصال بحكومة جنوب السودان لتبيان خطورة هذه الحوادث ولكفالة إعادة انتشار قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة لجنوب السودان خارج منطقة أبيي.

١٣ - ورغم الجهود المضنية للقوة الأمنية المؤقتة لثني الأشخاص عن حمل السلاح داخل منطقة أبيي، استمر انتشار الأسلحة النارية الصغيرة والمتوسطة الحجم لدى أهالي القبيلتين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد واصلت البعثة نزع أسلحة الأفراد الحاملين للسلاح في أثناء الدورات التي تقوم بها، وذلك بالتعاون مع المجتمعات المحلية.

١٤ - وأبلغ أيضا خلال الفترة قيد الاستعراض عن عدد من الحوادث التي نجمت بصفة خاصة عن وجود عناصر مسلحين تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة لجنوب السودان في منطقة أبيي. وتقع المجتمعات المحلية ضحية بوجه خاص لهذه الحوادث نظرا لانعدام أي مؤسسات للقانون والنظام في المنطقة. فقد لاحظت البعثة كثرة الحالات التي يقدم فيها أفراد تابعون لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة على إطلاق النار من أسلحتهم الصغيرة خلال الليل، وذلك أساسا في المناطق السكانية الكبيرة مثل بلدة أبيي وأفوك. وفي ١٤ آذار/مارس، أعتدي جنسيا على طفلين، عمراهما خمس سنوات وست سنوات، وقتلا في منطقة بلدة أبيي، وزُعم أن ذلك كان على أيدي عناصر تابعين لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة. ولا يزال الجناة طليقين.

١٥ - وكان مقاولون متعاقدون مع القوة الأمنية المؤقتة ضحايا أيضا للتهديدات والاعتداءات في عدة حوادث أمنية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي ٧ آذار/مارس، تعرضت مركبة تابعة لمقاول متعاقد مع القوة، في أثناء رحلة من دفرة إلى بلدة أبيي، للاختطاف على أيدي أفراد مسلحين مجهولين. وفي ١٣ نيسان/أبريل، أقدم أحد المسلحين على اختطاف مركبة تعود لمقاول آخر متعاقد مع القوة، وكان ذلك على بعد ٧ كلم جنوبي بلدة أبيي.

١٦ - ولمعالجة الوضع الأمني المتدهور، واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها، التي تشمل الحفاظ على منطقة لفض الاشتباك بين المجتمعات المحلية، ونشر القوات في جميع مناطق التوتر المحتملة وفي جميع أنحاء منطقة أبيي، وتسيير دوريات نهارية وليلية قوية، والقيام بعمليات للرصد الجوي، وعقد اجتماعات منتظمة للجنة الأمنية المشتركة مع شيوخ قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية.

١٧ - بيد أن نشوب حوادث أمنية بين القبائل في وسط أبيي قرب منطقة فض الاشتباك ووجود مجموعات مسلحة تسببا في انتشار القلق في أوساط قبيلة دينكا نقوك، ما أدى إلى انتقال عدد كبير منهم إلى مواقع في جنوب أبيي. ولاستعادة الثقة لدى أهالي القبيلة، كثفت البعثة دورياتها في المناطق الحساسة وعملت عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتقييم مدى توفير المساعدات الإنسانية اللازمة وللمساعدة في توفيرها. ومنذ نهاية آذار/مارس، نظرا لتثبيت الوضع الأمني عموما، لاحظت البعثة العودة التدريجية للنازحين من أبناء الدينكا نقوك إلى قراهم.

١٨ - وفي الوقت ذاته، توالى هجرة المسيرية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير رغم عدم قدرة البدو الرحّل عن التحرك جنوبا عبر ممر الهجرة الأوسط. ويوجد حاليا داخل أبيي ما يقرب من ٧٠ ٠٠٠ من الرحل المنحدرين من قبيلة المسيرية، مع ما يناهز مليون رأس ماشية. وهم يتركزون أساسا في صهيب، والدحلوب، وعلال، وعندال، وشيتي، وتوداج، ولوكي، وقولي، ووت قوك، وكولادد، وأم خريت، وأم خير، وداري، ودفرة، والشمام، وبان جديد، وأبو غزالة، وسعيدنه، والمقنص، ودمبولوا.

١٩ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات المسح لكشف الألغام وعمليات إزالتها وتدميرها في جميع أنحاء المنطقة بهدف تقييم أخطار المتفجرات المحتملة وإزالتها حتى لا يتأذى الأفراد التابعون للأمم المتحدة وأبناء المجتمعات المحلية. وأجرت الدائرة مسوحا لكشف الألغام في ١٣ قرية وفي بلدة أبيي، وجمعت ودمرت بطريقة آمنة ست قطع خطيرة و ٢,٥ كغ من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وتمت بنجاح العملية الشاملة لتدريب واعتماد أفراد إزالة الألغام من منطقة كادقلي. وتم إرسال أفراد إزالة الألغام إلى دفرة.

ثالثا - التطورات السياسية

٢٠ - لم تحرز حكومتا السودان وجنوب السودان أي تقدم في تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ أو في تسوية الوضع النهائي للإقليم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولم تجتمع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي منذ ٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وقد ظل رئيس البعثة يضغط على السودان وجنوب السودان من أجل استئناف اجتماعات هذه اللجنة في ضوء ما لها من دور هام في كفالة الرقابة السياسية والإدارية في أبيي. وفي ٤ آذار/مارس، دعا ميسر الاتحاد الأفريقي لدى اللجنة الرئيسيين المشتركين إلى عقد جلسة استشارية للجنة.

وفي ٢٤ آذار/مارس، ردت حكومة السودان بالإيجاب على الطلب. ولم ترد حكومة جنوب السودان حتى الآن.

٢١ - وفي ظل عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، واصلت القوة الأمنية حث حكومتي السودان وجنوب السودان على تأييد عقد مؤتمر سلام مشترك لزعماء قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية لإعادة فتح الحوار بينهم لكي يتسنى تخفيف حدة التوتر الأمني في أبيي. وفي ١٣ آذار/مارس، وجه رئيس البعثة رسالة إلى الحكومتين يقترح فيها تنظيم هذا المؤتمر في أويل، بدعم من حاكم ولاية شمال بحر الغزال بجنوب السودان، بعد نجاحه في تيسير عقد مؤتمري صلح بين قبيلتي المسيرية ودينكا ملوال وقبيلتي رزيقات ودينكا ملوال خلال موسم الجفاف الحالي.

٢٢ - وفي الرد الذي ورد بشأن الدعوة من الرئيس المشترك للجنة من جانب السودان في ١٨ آذار/مارس، وافق من حيث المبدأ على عقد مؤتمر سلام مشترك، غير أنه طلب أن يتم تنظيمه في إطار اللجنة. وأشار أيضا إلى تحفظات حكومة بلده على تنظيم المؤتمر في جنوب السودان.

رابعاً - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٢٣ - استمر تعليق أنشطة الرصد والتحقق التي كانت تُنفَّذ في إطار الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، نتيجةً لاستمرار اعتراض جنوب السودان على موقع الخط الوسط في قطاعين من قطاعات المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح واعتراضه على الربط بين تحديد هذا الخط واقتراح فتح ممرات العبور الحدودية. ولم يُبلغ حتى الآن قرار جنوب السودان المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ القاضي بتعليق مشاركته في الآلية.

٢٤ - وفي ٢١ آذار/مارس، وجهت القوة الأمنية رسالة إلى وزير دفاع السودان وجنوب السودان، وإلى الرئيس ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، توصي فيها بعقد اجتماع استثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة، برعاية الفريق، لمعالجة المخاوف بشأن الصلة بين فتح ممرات العبور الحدودية وتحديد الخط الوسط للمنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح وتحديد إحداثيات هذا الخط، ومن ثمّة هئية الظروف لاستئناف عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ولم يستجب الفريق لهذا الطلب حتى الآن.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، ما زال ٣٤ مراقبا وطنيا من السودان و ٣١ مراقبا وطنيا من جنوب السودان و ٢١ مراقبا من المراقبين العسكريين الدوليين التابعين للقوة منتشرين في المقر الرئيسي لآلية الرصد ومقرها القطاعي في كادقلي (ولاية جنوب كردفان، السودان) في انتظار استئناف عمليات الآلية. وأُرسل مراقبان من جنوب السودان وثلاثة من مراقبي القوة إلى مقر الآلية القطاعي في قوك مشار (ولاية شمال بحر الغزال، جنوب السودان). ويجري أيضا في هذا المقر القطاعي نشر فصيلة من أفراد المفزة المتقدمة التابعة لوحدة حماية القوات البالغ عددهم ١١٧ فردا لتولي حماية أمن موظفي الآلية ومبانيها وأصولها بصفة أساسية. ولم تُحدد الآلية بعد الجدول الزمني لنشر باقي أفراد وحدة حماية القوات التابعة لها انتظارا لاستئناف عملياتها.

٢٦ - واستمرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في تنفيذ عمليات التحقق من خلو الطرق من الألغام وإزالة ما تكتشفه منها في منطقة القطاع رقم ١ للآلية، من أجل دعم العمليات من قوك مشار إلى مقر القوة الأمنية في أبيي. وانتهت أفرقة الدائرة من مسح الطريق ذي الأولوية الذي يربط بين مقرى البعثة والتحقق من خلوه من الألغام وتطهيره من الألغام المكتشفة لمسافات بلغت ١٠ و ١٩ و ١٤١,٣٢ كلم على التوالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تدريب أفرقة دعم دوريات الآلية للتأكد من اكتمال تأهبها لتنفيذ عملياتها بمجرد تلقي الأوامر ببدء الدوريات البرية للآلية. وإلى جانب ذلك، لا تزال الأفرقة موضوعة على أهبة الاستعداد لتنفيذ أي مهام طارئة تتعلق بمكافحة الألغام في المناطق الواقعة في نطاق مسؤوليتها.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٧ - واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة والخدمات الأساسية إلى زهاء ٨١ ٠٠٠ مستفيد من قبيلة دينكا نقوك بمنطقة أبيي، بما في ذلك الصحة والتغذية والمياه والتعليم، وإصلاح الهياكل الأساسية العامة، وذلك لسد الفجوة التي نشأت بسبب وجود فراغ إداري في المنطقة وامتناع الحكومتين عن تحويل أموال للإنفاق على الخدمات العامة. وعلاوة على ذلك، قُدمت مساعدات إنسانية في صورة أغذية ومواد غير غذائية إلى نحو ٧ ٠٠٠ شخص من الأشخاص الذين نزحوا حديثا من جنوب السودان، الأمر الذي ضغط على أقصى الحدود على الموارد المتاحة.

٢٨ - ولا يزال أفراد قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية يعرقلون وصول المساعدات الإنسانية. ووجه أفراد من قبيلة دينكا نقوك تهديدات للمقاولين المتعاقدين مع الأمم المتحدة والموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية ومنعواهم من الوصول إلى شمال أبيي وتنفيذ مهامهم هناك.

وفي ٢٦ آذار/مارس، وجّه مسلحان من قبيلة دينكا نقوك تحذيرا لموظفين يعملون لدى مقال متعاقد مع المنظمة الدولية للهجرة، في كل من شمال وجنوب أبيي، وطلبا منهم التوقف عن العمل في شمال أبيي وأعطياهم مهلة يومين لمغادرة بلدة أبيي. وتوقف العمل الذي جرى التعاقد عليه في شمال أبيي وغادر الموظفون السودانيون الجنوبيون منطقة أبيي منذ ذلك الحين ويستعد الموظفون الدوليون للمغادرة. وبالمثل، في آذار/مارس ٢٠١٤، منعت "سلطات" دينكا نقوك منظمة صحية غير حكومية من تنفيذ حملة للوقاية من الملاريا في مناطق تقطنها قبيلة المسيرية. وفي ٢٤ آذار/مارس، وجه أفراد قبيلة المسيرية في صهيب تهديدات بالإيذاء البدني لموظفين متعاقدين مع المنظمة الدولية للهجرة، مما دعا قوات البعثة إلى إرسال أفراد لإجلائهم من المنطقة على الفور.

٢٩ - ولا تزال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تواجه عراقيل في الوصول إلى شمال أبيي بسبب عدم حصول أفرادها على تصاريح السفر وتراخيص نقل الأصول من الخرطوم إلى أبيي.

سادسا - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٣٠ - في ١٢ أيار/مايو، بلغ عدد أفراد العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة ٠٧٢ ٤ فردا من القوام المأذون به وهو ٣٢٦ ٥ فردا (المرفق الأول). ويستمر انتشار أفراد القوة في القطاعات الثلاثة وفقا لاستراتيجية منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها التي تتبعها القوة. ويشغل أفراد القوة قواعد عمليات مؤقتة يستوعب كل منها فصيلة لفترة محددة في مناطق محددة، حسب التهديدات القائمة والشواغل الأمنية. ويتم أيضا تنفيذ دوريات جوية منتظمة لرصد المناطق التي يتعذر وصول الدوريات البرية إليها بسبب نقص الطرق والمسالك، ولا سيما في أطراف الممرات الشرقية والغربية. وأنجزت عمليات تناوب أفراد الكتيبتين الإثيوبيتين رقم ٩ و ٦ في الفترة ما بين ١٥ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس لكل من القوات التي عادت إلى بلدها والقوات التي انضمت إلى القوة. وبلغ إجمالي عدد القوات التي عادت إلى إثيوبيا ٨٩٠ فردا، وإجمالي عدد القوات التي وصلت إلى منطقة البعثة ٩٠٠ فرد.

٣١ - ونُشر اثنان وعشرون شُرطيا من القوام المأذون به للعنصر الشرطي للقوة البالغ ٥٠ شُرطيا، برئاسة كبير مستشاري شرطة. وواصل أفراد الشرطة تقديم المشورة والدعم إلى رئيس البعثة وإلى العنصر العسكري بشأن المسائل المتعلقة بالقانون والنظام وبأمن المجتمعات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، درّبت شرطة القوة الأمنية المؤقتة ٣٤ فردا من أفراد العنصر العسكري على ضبط النظام العام وتطوير مسرح الجريمة.

سابعاً - دعم البعثة

٣٢ - واصلت القوة الأمنية المؤقتة جهودها في سبيل توفير المرافق والخدمات لأفرادها قبل بدء موسم الأمطار خلال الفترة قيد الاستعراض. وشملت هذه الجهود تحسين طريق الوصول إلى قاعدة العمليات المؤقتة في توداج والهياكل الأساسية لمعسكر القاعدة. وخلال الأشهر الثلاثة المقبلة، ستركز البعثة على معسكر قاعدة العمليات المؤقتة في تاج اللي لالانتها من حفر بئر للمياه به، وإنشاء طريق للوصول وبنيات جاهزة لاستيعاب ١٥٠ جنديا يقيمون حالياً في الخيام. وأنشأت الوحدة الهندسية الميدانية الخفيفة منصة لهبوط الطائرات العمودية في منطقة متاخمة للمعسكر، وانتهت من إنشاء جسر في أجونج توك ليربط القطاعين الأوسط والجنوبي ويُستخدم كبديل لطريق الإمداد الرئيسي. ويجري حالياً أيضاً تنظيف الموقع وردم الفجوات في منطقة مهبط طائرات أتوني.

٣٣ - ويجري العمل أيضاً لالانتها من التجهيز اللوجستي لمقري الآلية في قطاعي كادقلي وقوك مشار لتهيئة الظروف لالانتشار النهائي لأفراد وحدة حماية القوات في هذين الموقعين. ومن ثم، يجري تجهيز مناطق الإقامة في قوك مشار وانتهى بالفعل بتجهيز الهياكل الداعمة لها، بما فيها الهياكل التي تُقدم من خلالها خدمات التزود بالوقود وتكنولوجيا المعلومات. وفي كادقلي، انتهى إنشاء ملجأ بالمعسكر للحماية من النيران غير المباشرة.

٣٤ - واستمر أفراد قبيلة دينكا نقوك في تعطيل مقاولي الأمم المتحدة من السودان عن تنفيذ عملياتهم في منطقة أبيي. وشمل ذلك مضايقة الموظفين التابعين لهؤلاء، ومصادرة ممتلكات الأمم المتحدة. وفي عدة حالات، منع أبناء قبيلة دينكا نقوك السائقين المتعاقدين معهم دولياً من استخدام مركباتهم، مما اضطر سائقي البعثة العسكريين إلى القيام بذلك. ورغم أن القوة بذلت قصارى جهدها لإشراك حكومة جنوب السودان في حل هذه المسألة، فإن الأمر لم يحل بعد. وتسبب ذلك في تأخير تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية التي تضطلع بها البعثة، وتأخير تقديم الخدمات الأساسية، مما سيؤدي إلى تفاقم التحديات اللوجستية مع بداية موسم الأمطار.

ثامناً - الآثار المالية

٣٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٨/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مبلغ ٣٨,٥ مليون دولار للإنفاق على القوة الأمنية خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بالإضافة إلى مبلغ ٣٠٧,١ ملايين دولار الذي سبق أن اعتمد للفترة نفسها. بموجب أحكام قرارها ٢٧٠/٦٧. وإذا ما قرر

مجلس الأمن تمديد ولاية القوة الأمنية إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، فستقتصر تكلفة الإنفاق على القوة الأمنية على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

٣٦ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية ٥٠,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ مبلغا قدره ١ ٧٢٢,٢ مليون دولار. وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات للحكومة المساهمة عن الفترتين الممتدتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على التوالي، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

تاسعا - الاستعراض الاستراتيجي لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٣٧ - أجرى فريق متكامل من الأمانة العامة والقوة الأمنية وممثلين عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقرهم في أبيي استعراضا استراتيجيا لولاية القوة الأمنية في الفترة من ١١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأثناء الاستعراض استشير ممثلو قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، وكبار المسؤولين من حكومات السودان وجنوب السودان وإثيوبيا، ومسؤولون في مفوضية الاتحاد الأفريقي والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، وممثلو الفريق القطري للعمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري في كل من الخرطوم وجوبا وأبيي وغيرهم من الشركاء الدوليين وممثلي المجتمع المدني.

أبيي

٣٨ - لا يزال النزاع على أبيي ينطوي على إمكانية إشعال فتيل الحرب مجددا بين السودان وجنوب السودان. فالعمليات السياسية التي صممت بهدف تسوية النزاع على وضع أبيي النهائي واستعادة الثقة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية توقفت تماما. وعلى مدى أكثر من سنة، لم يكن الطرفان قادرين على التوصل إلى أي تسوية أو لم يكونا راغبين في إيجاد تسوية للمضي قدما في تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه وتسوية الوضع النهائي لأبيي على أساس الاقتراح الذي قدمه الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي إلى الطرفين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، تدهورت الحالة السياسية والأمنية على أرض الواقع تدهورا خطيرا، ويمكن أن تصبح خائفة خلال موسم الجفاف المقبل وموسم الهجرة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٩ - وأبلغ كل من السودان وجنوب السودان الفريق المعني بالاستعراض بأنهما راضيان عن القوة الأمنية وعن أداؤها. وأعلن مسؤولون سودانيون عن تأييدهم لتجديد ولاية البعثة، وطلبوا تقديم دعم أفضل للعنصر العسكري وإرجاع الموظفين الوطنيين والمقاولين المستقلين المتعاقدين معها من السودان إلى أبيي، والسماح للمقاولين السودانيين بالعمل في المنطقة، وممارسة المزيد من الضغوط على جنوب السودان لحمله على تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه. وأكد ممثلو حكومة جنوب السودان مجددا التزامهم بتسوية نزاع أبيي بالطرق الودية، بما يتفق مع بروتوكول أبيي لاتفاق السلام الشامل، ومن أجل الحفاظ على علاقات جيدة مع حكومة السودان، رغم الخلافات بشأن تنفيذه. بيد أنهم أكدوا أن الأحداث تجاوزت اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه.

٤٠ - وأكد جنوب السودان ضرورة تعزيز البعثة بعناصر مدنية أقوى بحيث يتم إدراج رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وتقديم الدعم إلى مؤسسات الخفارة المجتمعية وسيادة القانون، رغم ألا سبيل إلى التشكيك في مزايا وجود بلد واحد مساهم بقوات - وهو إثيوبيا - وينبغي المحافظة على هذه المزايا. وأوصى الممثلون بأن تكلف القوة الأمنية بالإشراف على أمن المنشآت النفطية في دفرة، ليتسنى سحب وحدات شرطة النفط السودانية، وإدارة النسبة البالغة ٢ في المائة من عائدات النفط المخصصة لمؤسسات منطقة أبيي والمنصوص عليها في بروتوكول أبيي لاتفاق السلام الشامل. وطلبوا أيضا زيادة الموارد المتاحة للبعثة من أجل تطوير هياكل الإقليم الأساسية للطرق، وبالتالي زيادة التغطية في المنطقة وإتاحة عودة المشردين داخليا، وتخصيص المزيد من فرص العمل والعقود لأفراد قبيلة دينكا نقوك.

٤١ - وذكر مسؤولو الحكومة الإثيوبية للفريق المعني بالاستعراض أن الاتفاق الذي وافقوا بمقتضاه على نشر قوات والمشاركة في تحقيق الاستقرار في أبيي لم يعد يحترمه الطرفان، مما أدى إلى وضع لا يُحتمل. وأكدوا أنه لا بد أن يبذل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جهودا أكبر لإحياء العملية السياسية ذات الصلة بإدارة أبيي بطريقة مشتركة، وبخاصة ضرورة أن يستأنف الطرفان تعاونهما من أجل إرساء القانون والنظام والإدارة والآليات القبلية المشتركة. وأشاروا إلى أنه، إذا لم تتخذ هذه التدابير، فإن إثيوبيا ستضطر إلى إعادة النظر في التزامها العسكري مع القوة الأمنية.

٤٢ - وبالنظر إلى ما تقدم، قدر الفريق المعني بالاستعراض أن ثمة أربعة خيارات متاحة لدى النظر في تجديد ولاية البعثة، فيما يلي بيانا:

الخيار ١

انسحاب البعثة - فالبعثة أنشئت من أجل دعم اتفاق لم يتخذ أي من الطرفين، طيلة السنوات الثلاث الماضية، ما يلزم من إجراءات لتنفيذه تنفيذا تاما. وفي ضوء المناقشات التي دارت مع الطرفين، خلص الفريق المعني بالاستعراض إلى أن اجتماع الطرفين في الأجل المتوسط من أجل استكمال تنفيذه غير مرجح. وفي ظل انعدام الإرادة السياسية من جانب الحكومتين للتعاون ومساعدة البعثة في إدارة الحالة في أبيي، يمكن بكل بساطة سحب القوة الأمنية. ويقدر أن يؤدي هذا الانسحاب إلى نشر قوات من كلا البلدين في منطقة أبيي، على حساب السكان المدنيين من القبيلتين على السواء والذين يرجح أن يتم تهجيرهم مرة أخرى. وسيذهب كل التقدم المحرز في إعادة بناء أبيي منذ تموز/يوليه ٢٠١١ أدراج الرياح وسيبلغ الاستقطاب بين القبيلتين مستويات لم يبلغها من قبل، مع ارتفاع خطر زعزعة الاستقرار في مناطق العبور الحدودية بين ولايتي واراب والوحدة وجنوب كردفان. وفي إطار هذا السيناريو، سيكون احتمال التصعيد إلى حد اندلاع حرب مفتوحة بين البلدين مرتفعا.

الخيار ٢

الإبقاء على الوضع الراهن - وينطوي هذا الخيار على ميزة احتواء العنف في الأجل القصير، ولكن حالما يبدأ موسم الحفاف وموسم الهجرة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن على القوة الأمنية أن تقيم منطقة لفض الاشتباك، مرة أخرى، بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، وتقسم الإقليم بحكم الواقع. وهذا من شأنه أن يزيد من إحباط كل من القبيلتين بما أنه لن يتسنى لقبيلة المسيرية الهجرة عن طريق الممرات المعتادة ولن تكون قبيلة دينكا نقوك قادرة على إعادة الاستقرار في مواطنها الأصلية في جميع أنحاء منطقة أبيي. وستزداد الحوادث والتوترات، وكذلك الاعتداءات والهجمات ضد البعثة. وعلى نحو ما أُشير إليه، قد تعيد إثيوبيا النظر في مساهمتها في القوة الأمنية. ونتيجة لزيادة التوترات، ستتلاشى المكاسب التي تحققت في السنوات الثلاث الماضية تدريجيا. وسيغدو من الصعب أكثر فأكثر تحقيق الهدف الاستراتيجي للقوة الأمنية - أي توطيد بيئة سياسية وأمنية في أبيي تفضي إلى تسوية الوضع النهائي - دون أن يلوح في الأفق للبعثة خيار للخروج.

الخيار ٣

إعمال السلطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاقتراح الذي قدمه الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بشأن أبيي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ - فإذا ما قرر مجلس الأمن أن يمنح للأمم المتحدة السلطة التنفيذية لتفعيل وتنفيذ اقتراح الفريق الرفيع

المستوى، بموافقة حكومتي السودان وجنوب السودان، فإن المنظمة ستواجه مخاطر كبيرة. وسيكون عليها أن تتحمل المسؤولية عن جميع القرارات، فضلاً عن حوادث محتملة وعقبات تعوق العملية. ومن المرجح أن تعترض القبيلتان كلتاهما على طرائق تنفيذ معايير الأهلية الواردة في الاقتراح الذي قدمه الفريق الرفيع المستوى، وأن تستغلاها للطعن في العملية وفي نتائجها لاحقاً إذا لم تلب تطلعات كل منهما. ويرجح أن يؤدي هذا السيناريو إلى زيادة التوترات بين القبيلتين، ما يقوض فرص التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع على أبيي.

الخيار ٤

دعم استئناف الحوار بين القبيلتين وإدارتهما تحت إشراف لجنة الرقابة المشتركة في

أبيي - فعلى الرغم من أن حكومتي السودان وجنوب السودان قد لا تكونان في وضع يسمح لهما بتقديم التنازلات الضرورية للتوصل إلى تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي في المستقبل القريب، فينبغي أن تلتزما، كحد أدنى، بالتعاون والعمل المشترك مع القوة الأمنية على التصدي للتحديات الراهنة في منطقة أبيي، ولا سيما فيما يتعلق بالقانون والنظام والإدارة والحوار بين القبيلتين. وريثما يتم الاتفاق على تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي وفي ظل عدم وجود اتفاق لإنشاء إدارة مشتركة، قد تكون الحكومتان مع ذلك قادرتين على قبول وتنفيذ الأحكام الرئيسية الأخرى الواردة في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه وبروتوكول أبيي لاتفاق السلام الشامل واللازمة للحيلولة دون استمرار تدهور الحالة. ويشمل ذلك ما يلي: الانسحاب الكامل لجميع الوحدات المسلحة الحكومية من منطقة أبيي؛ واستئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي؛ وتقديم الدعم لتنظيم مؤتمر سلام بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية يعقد دون أي شروط مسبقة؛ والمساهمة بالنسبة البالغة ٢ في المائة من إيرادات الموارد النفطية لمنطقة أبيي في صندوق استثماني يخصص للإنعاش المبكر وإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة.

٤٣ - ومن بين الخيارات المذكورة أعلاه، يسهم الخيار ٤ على الأرجح في توطيد السلام والأمن في أبيي، ويعزز في الوقت ذاته إمكانية التوصل إلى حل سلمي للنزاع على الوضع النهائي للإقليم. ومن شأن ذلك أن يوفر استراتيجية خروج للبعثة. غير أن تنفيذ هذا الخيار يتوقف على استئناف الحوار السياسي والتوصل إلى اتفاق بين حكومتي السودان وجنوب السودان حول تنفيذ بعض جوانب اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه وبروتوكول أبيي، تيسره المشاركة المتجددة للفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، أو إبرام اتفاق مع الاتحاد الأفريقي والطرفين يقضي بإيجاد آلية بديلة للتوصل إلى هذه النتيجة.

الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٤٤ - منذ آذار/مارس ٢٠١٤ وتصاعد حدة النزاع في جنوب السودان، بما في ذلك استهداف الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة للمنشآت النفطية، عاد كل بلد من البلدين إلى توجيه اتهامات للآخر بدعم متمرديه، مع إبداء القلق إزاء الأنشطة العسكرية التي تنفذ في المناطق الحدودية. وأبدت كلتا الحكومتين اهتمامهما للفريق المعني بالاستعراض بإنشاء منطقة حدودية آمنة مزروعة السلاح وبتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، واستعادة الثقة من خلال القيام بدوريات فعالة والتحقق من وجود أي قوات مسلحة، بما في ذلك جماعات متمردة، في المنطقة المزروعة السلاح. غير أنه ما لم يتم التوصل إلى تسوية لتنفيذ أهم جوانب اتفاقها بشأن أمن الحدود وأكثرها إلحاحاً، وهو إنشاء منطقة حدودية آمنة مزروعة السلاح، لن يكون هناك ما يبرر للأمم المتحدة أن تواصل الاستثمار في إنشاء الهيكل الأساسي للآلية أو لنشر قوات لحمايته. ولهذا، تطرح ثلاثة خيارات فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه القوة الأمنية المؤقتة للآلية، وهي:

١ - سحبه - أي أن يسحب جميع المراقبين الدوليين، وتعاد المفزة المقدمة من وحدة حماية القوات التي نشرت بالفعل إلى إثيوبيا، وأن تتوقف جميع أعمال التشييد وتنقل المعدات؛

٢ - الاحتفاظ بوجود هزيل لتأمين الاستثمارات التي تمت، ريثما يعاد تنشيط الآلية - أي أن يسحب المراقبون الدوليون، وتتوقف أعمال التشييد، ويحتفظ بالحد الأدنى فحسب من عناصر حماية القوات المنتشرة بالفعل لحماية المواقع التي سبق وأن شيدت مع معداتها؛

٣ - إنجاز الهياكل الأساسية اللازمة لإنشاء القدرة التشغيلية الأولية ونشر العناصر الإضافية لوحدة حماية القوات.

٤٥ - وكفالة إبقاء المراقبين ومواصلة تطوير البنى الأساسية اللازمة لإنشاء القدرة التشغيلية الأولية هو خيار قابل للتطبيق في حال استأنف الطرفان تعاونهما وتنفيذ اتفاقهما، ابتداء بكسر الجمود بشأن إحداثيات خط الصفر للمنطقة الحدودية الآمنة المزروعة السلاح. وقد يتطلب ذلك أيضاً استئناف المشاركة السياسية من جانب الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي أو إبرام اتفاق مع حكومتي السودان وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي لإنشاء آلية بديلة تكفل استمرار الحوار السياسي بشأن أمن الحدود.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٤٦ - لقد أوجد عدم التعاون بين حكومتي السودان وجنوب السودان في تنفيذ اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١١ حالة خانقة قد تتفاقم فتؤدي إلى اندلاع العنف أثناء موسم الجفاف القادم وموسم الهجرة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وإن وجود قوات مسلحة من جنوب السودان ومليشيات من السودان خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير شكل بالفعل تهديداً كبيراً للأمن والاستقرار في منطقة أبيي، وأدى إلى زيادة خطورة في الأعمال الإجرامية. ومع أنني أعرب عن تقديري لالتزام كلتا الحكومتين بنقل القوات والمليشيات خارج منطقة أبيي، فإن الأفراد المسلحين التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان/جهاز الشرطة لجنوب السودان وأفراد وحدات شرطة النفط في دفرة لا يزالون ينتشرون اليوم في المنطقة، ودخلت مليشيات قبيلة المسيرية من السودان مرارا إلى الإقليم. وأحث بشدة كلتا الحكومتين على أن تسحبا فوراً هذه الوحدات وأن تمنعا دخول المليشيات إلى منطقة أبيي وفقاً لأحكام اتفاقهما. ولا يمكن أن يكون هناك أي استثناء لمسار العمل هذا.

٤٧ - ولا يمكن لأبيي أن تظل دون وجود أي ترتيبات إدارية مشتركة وترتيبات لحفظ النظام والقانون تحتاج إليها لمواجهة تحديات الوضع الراهن. وقد أدى التصعيد الأخير للتوترات وتزايد الحوادث داخل منطقة أبيي إلى زيادة كبيرة في الأسلحة المنتشرة لدى القبائل في أبيي. وقد غذى هذا الأمر بدوره انعدام الأمن والإجرام والعداء فيما بينها. وحال انعدام الأمن هذا دون تقديم الخدمات الأساسية إلى القبائل وأجبر البعثة على إنشاء منطقة لفض الاشتباك، الأمر الذي حال دون هجرة البدو الرحل من قبائل المسيرية باتجاه الجنوب ومنع أبناء دينكا نقوك من العودة إلى الاستقرار في قراهم الواقعة في الجزء الشمالي من منطقة أبيي. ويتحتم أن تستأنف حكومتا السودان وجنوب السودان اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي وأن تتفقا على وجه السرعة مع القبائل بشأن آلية لمراقبة الأسلحة الصغيرة لجعل منطقة أبيي "خالية من الأسلحة"، وفقاً لقرار اللجنة الصادر في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

٤٨ - ويمكن معالجة الكثير من التوترات القبلية إذا تمكن شيوخ قبائل دينكا نقوك والمسيرية من الالتقاء ومناقشة الطرائق الكفيلة بطي ملف اغتيال سلطان قبيلة الدينكا نقوك. وينبغي أيضاً أن يتمكنوا من الاتفاق على آلية للتصدي للحوادث، وسرقة الماشية والنشاطات الإجرامية التي تؤثر على العلاقات فيما بينها. وإني أناشد حكومتي السودان وجنوب السودان أن يقدموا الدعم لجهود القوة الرامية إلى تيسير عقد هذا الاجتماع وكفالة أن يعقد في أقرب وقت ممكن، وبدون شروط مسبقة. وأدعو كذلك الحكومتين معاً إلى ضمان منح جميع

موظفي الأمم المتحدة والجهات المتعاقدة والمنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة حرية التنقل دون عوائق.

٤٩ - وقد أصبحت الحالة الأمنية في منطقة أبيي خانقة في ظل غياب الحوار السياسي البناء بين الطرفين، والتعاون بين المحاورين الوطنيين من البلدين، وهما أمران لازمان لتوفير الحد الأدنى من الدعم للقوة الأمنية المؤقتة، وللأفرقة القطرية للعمل الإنساني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتنفيذ ولاياتها. ويتعين، عكس الاتجاهات الحالية. وبالمثل، ليس هناك من مبرر لمواصلة الاستثمار في دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في ظل عدم التوصل إلى حل توفيقى لمسألة إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح.

٥٠ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، والخيارات والتحليلات السياسية المحددة في الفرع التاسع من هذا التقرير، ألتمس الحصول على تأييد مجلس الأمن لاتباع الخيار ٤ المتعلق بأبيي، الذي يدعم استئناف الحوار بين القبائل والإدارة المشتركة في أبيي تحت إشراف لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وأسعى أيضاً إلى الحصول على تأييد المجلس للخيار ٢ بالنسبة للآلية، وهو الحفاظ على وجود هزيل لعناصر حماية القوات يضمن الاستثمارات التي نفذت، ريثما تفعل الآلية. وفي هذا الصدد، أوصي مجلس الأمن بأن ينظر في تمديد تقني لولاية القوة الأمنية المؤقتة مدته أربعة أشهر. وخلال هذه الفترة، سيعد تقييم للولاية والاحتياجات التشغيلية ذات الصلة بتنفيذ الخيار ٤ لمنطقة أبيي. وستستغل الأمانة العامة أيضاً هذه الفترة لمواصلة التشاور مع الطرفين ومع حكومة إثيوبيا والاتحاد الأفريقي بشأن إمكانية وشروط تنفيذ هذا الخيار ومدى استدامته. وفي حال لم يبد الطرفان أي اهتمام في الخيار ٤، يتعين على المجلس أن يشركهما في إيجاد مسار عمل مختلف ونظام للدعم.

٥١ - وأود أنؤكد أن الأمم المتحدة لا تستطيع بمفردها أن تنفذ الاتفاق وتحافظ على السلام والاستقرار في أبيي إذا كانت حكومتا السودان وجنوب السودان لا تريدان ذلك. ولا بد من أن يجدد الطرفان التزامهما بالعمل بشكل جدي لإيجاد حل لحالة الجمود الراهنة في الأشهر الأربعة المقبلة.

٥٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لقائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ورئيس البعثة، الفريق يوهانس تسفامريم، وفريقه على مواصلة جهودهما الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي رغم العديد من التحديات، وعلى مساندة الطرفين في تنفيذ الاتفاقات الأمنية الحدودية المبرمة بينهما. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لهايلى مينكيرىوس، مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، على مساعدته للبعثة في التواصل مع الطرفين والسعي إلى منع أي تصعيد للعنف في منطقة أبيي.

المرفق

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البلد	البيان	الأفراد	المجموع
بنين	خبراء موفدون في مهمة	٣	٤
	وحدة عسكرية	١	
بوليفيا	خبراء موفدون في مهمة	٣	٤
	وحدة عسكرية	١	
البرازيل	خبراء موفدون في مهمة	٣	٥
	وحدة عسكرية	٢	
بور كينا فاسو	وحدة عسكرية	١	١
بورووندي	وحدة عسكرية	١	١
كمبوديا	وحدة عسكرية	٣	٣
إكوادور	خبراء موفدون في مهمة	١	٢
	وحدة عسكرية	١	
السلفادور	وحدة عسكرية	١	١
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهمة	٧٨	٤٠١٤
	وحدة عسكرية	٣٩٣٦	
غانا	خبراء موفدون في مهمة	٣	٥
	وحدة عسكرية	٢	
غيانا	وحدة عسكرية	١	١
الهند	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
إندونيسيا	خبراء موفدون في مهمة	١	٢
	وحدة عسكرية	١	
قيرغيزستان	وحدة عسكرية	١	١
ملاوي	خبراء موفدون في مهمة	١	١
مالي	خبراء موفدون في مهمة	١	١
ماليزيا	خبراء موفدون في مهمة	١	١
منغوليا	خبراء موفدون في مهمة	١	١
موزامبيق	خبراء موفدون في مهمة	١	١

البلد	البيان	الأفراد	المجموع
ناميبيا	خبراء موفدون في مهمة	٣	٣
نيبال	خبراء موفدون في مهمة	٣	٥
	وحدة عسكرية	٢	
نيجيريا	خبراء موفدون في مهمة	٢	٥
	وحدة عسكرية	٣	
باراغواي	خبراء موفدون في مهمة	٣	٤
	وحدة عسكرية	١	
بيرو	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
رواندا	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
سيراليون	خبراء موفدون في مهمة	٣	٣
سري لانكا	خبراء موفدون في مهمة	٥	٦
	وحدة عسكرية	١	
جمهورية تنزانيا المتحدة	وحدة عسكرية	١	١
أوروغواي	وحدة عسكرية	١	١
اليمن	خبراء موفدون في مهمة	٢	٤
	وحدة عسكرية	٢	
زامبيا	خبراء موفدون في مهمة	١	٢
	وحدة عسكرية	١	
زمبابوي	خبراء موفدون في مهمة	٢	٣
	وحدة عسكرية	١	
المجموع		٤٠٩٨	٤٠٩٨

